حركة النهضة التونسية وتجربة النجاح الجزئي للحركات الإسلامية في الوصول إلى الحكم

The Tunisian renaissance movement and the experience of the partial success of Islamic in reaching power

د/ إلهام زايد

جامعةابراهيم سلطان شيبوط الجزائر 3، (الجزائر)

inessilhem@yahoo.fr

تاريخ الارسال: 2023/03/31 تاريخ القبول: 2023/05/29 تاريخ النشر: 2023/06/04

ملخص: *عرفت تونس وصول الحركات الإسلامية إلى سدة الحكم بعد ثورات الربيع العربي 2011، حيث يتفق ويجمع العديد من متتبعي الوضع السياسي في الدول العربية على أن تجربة حركة النهضة التونسية ذات المرجعية الإسلامية قد نجحت وتفوقت في الوصول للحكم بعكس باقي البلدان العربية التي شهدت ثورات وصراعات أدت بها إلى الدخول في نفق مظلم لا يمكن الخروج منه، فاستطاعت تونس تجاوز العقبات والعراقيل التي مرت بها وذلك من خلال استعانتها واعتمادها على التوافق السياسي والحوار لتدارك وتفادي الخلافات التي عرفها النظام السياسي التونسي في السنوات الماضية، ولذلك سنحاول في دراستنا تسليط الضوء على المشاركة السياسية للحركات الإسلامية وبالتحديد حركة النهضة التونسية ذات المرجعية الإسلامية في العملية السياسية قبل وبعد الثورات مع الإشارة إلى أسباب صعود الإسلاميين للحكم ورصد أهم المراحل التي مرت بها حركة النهضة في وصولها إلى الحكم*

الكلمات المفتاحية: *الحركات الإسلامية، حركة النهضة، الربيع العربي،التوافق السياسي، المشاركة السياسية*

Abstract: *Tunisia knew the arrival of Islamic movements to power after the revolution of the Arab spring2011, many observers of the political situation in the Arab countries agree and agree that the experience of the Tunisian renaissance movement, with an Islamic reference, has succeeded and excelled in reaching power, unlike the rest of the Arab countries that witnessed revolutions and conflict that led to it, to enter a dark tunnel from which there is no way to get out, Tunisia was able to overcome the obstacles it passed through its use and dependence on political consensus and dialogue in order to remedy and avoid the differences that the Tunisian political system has known in the past years, therefore, we will try in our study to shed light on the political participation of Islamic movements, specifically the Tunisian Ennahda movement, which has an Islamic reference, in the political process before and after the revolutions, with reference to the rise of islamists to power and monitoring the most important stages that the Ennahda movement went through in its access to power.*

key words: *Islamic movement; the renaissance movement; Arab spring; political consensus; political participation*

1. مقدّمة:

لقد أفرزت ثورات الربيع العربي في تونس في أواخر ديسمبر 2010 صعود حركة النهضة التونسية ذات المرجعية الإسلامية إلى سدة الحكم، وذلك بعد سنوات عدة قضتها هذه الحركات الإسلامية بين الانكسار والتضييق والنفي، حيث نجحت حركة النهضة في استغلال الظروف واغتنام الفرصة خاصة وأن المجتمع ككل والحركات الإسلامية في فترة الحكم البورقيبي وزين العابدين بن علي شهدوا فساد وتدهور اقتصادي وعانوا من التغريب وسيطرة الحزب الواحد على الحياة السياسية، لذلك كان الربيع العربي بمثابة الجسر الذي عبرت من خلاله حركة النهضة ووصلت للسلطة وذلك يظهر من خلال مشاركتها في الأحزاب البرلمانية والتي استطاعت الحصول فيها على أعلى نسبة من مقاعد البرلمان وذلك ما مكنها وساعدها في تشكيل حكومة ائتلافية والمشاركة في العملية السياسية بعد ثورة 2011، وانطلاقا من كل هذا سنحاول في هذه الورقة الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف ساهمت حركة النهضة التونسية في العملية السياسية؟

تحت هذه الإشكالية سندرج مجموعة من الأسئلة الفرعية:

ما المقصود بالحركات الإسلامية؟

ما المقصود بالمشاركة السياسية؟

ما هي مكانة وموقع حركة النهضة التونسية في العملية السياسية قبل وبعد ثورة 2011؟

ما هي أهم المراحل التي عرفتها حركة النهضة لوصولها إلى الحكم ؟

وتفترض دراستنا على الفرضية التالية:

يرجع نجاح حركة النهضة التونسية ووصولها إلى الحكم باعتمادها على التوافق والحوار

وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في دراستنا لحركة النهضة التونسية وتجربتها في الوصول إلى الحكم، وللإجابة على الإشكالية المطروحة والتأكد من صحة الفرضية سنقوم بتقسيم دراستنا إلى ثلاث محاور، يشمل المحور الأول الإطار المفاهيمي لدراستنا، أما المحور الثاني فسنحاول معرفة مكانة أو موقع حركة النهضة التونسية قبل وبعد ثورة 2011، أنا في المحور الثالث والأخير سنشير إلى مراحل وصول حركة النهضة للسلطة وحكمها الجزئي (2011-2014)

2. الإطار المفاهيمي للدراسة

سوف نتطرق إلى تحديد مفاهيم الدراسة لكل من الحركات الإسلامية، حركة النهضة، العملية السياسية والربيع العربي والمشاركة السياسية والتوافق السياسي

1.2 تعريف الحركات الإسلامية

يعتبر مصطلح الحركات الإسلامية من المصطلحات التي يصعب تحديد نطاقها وإيجاد تعريف جامع لها بسبب اختلاف الرؤى الأيديولوجية للمهتمين بالمسألة الدينية، لذلك نجد العديد من المصطلحات التي تتداخل مع مصطلح الحركات الإسلامية، فهناك عدة تسميات أطلقت عليها منها : الأحزاب الإسلامية،

الصحوة الإسلامية، الأصولية الإسلامية، الإسلام السياسي لذلك سنقوم بتعريف الحركات الإسلامية في هذا المطلب

تعريف "**الشيخ راشد الغنوشي**": يقصد بالحركة الإسلامية بأنها: جملة النشاط المنبعث بدوافع الإسلام لتحقيق أهدافه، وتحقيق التجدد المستمر له من أجل ضبط الواقع وتوجيهه أبدا، وذلك نظرا لأن الإسلام جاء لكل زمان ومكان، فتحتم أن تكون رسالته متجددة بتغير أوضاع الزمان والمكان، وبتطور العلوم والمعارف والفنون، وبناءا عليه، فإن أهداف الحركة الإسلامية وإستراتيجيتها ووسائل عملها ستختلف باختلاف الزمان والمكان (الغنوشي، 2000)

يعرفها "**عبد الوهاب الأفندي**": بأنها مصطلح يطلق على الحركات التي تنشط في الساحة السياسية وتنادي بتطبيق الإسلام وشرائعه في الحياة العامة والخاصة، هي تسمية أطلقتها الحركات على نفسها (واخرون، 2002)

يعرفها "**نوح فيلدمان**": بأنها حركة تهدف إلى تولي الحكم وإمساك زمام الدولة القائمة، ثم تحويل المجتمع من خلال برنامج ومبادئ وقوانين قادرة على تنفيذها بمرسوم وحركة إيديولوجية وتتباهى الإسلامية بقدرتها على إقامة شيء جديد وصاف (فليدمان، 2008)

كما يقصد بالحركات الإسلامية بأنها تلك الجماعات الإسلامية التي تتطلع للحكم، ولديها أهداف مشتركة، نابعة من تصورهم الخاص للإسلام والحياة، ومن ثم تحاول تجسيد تلك القيم على الأرض، من خلال أنشطتها المتنوعة بشتى الوسائل والطرق وفق ما هو متاح لها من إمكانات وقدرات، لتكون هي القيم السائدة والحاكمة في المجتمع (أميرة، 2017)

2.2تعريف المشاركة السياسية

تعتبر المشاركة السياسية حجر الأساس لأي نظام ديمقراطي بل ويتوقف مستقبل الديمقراطية عليها، حيث لا يمكننا الحديث عن الديمقراطية بمعزل عن المشاركة السياسية، لذلك سنحاول تحديد مفهوم المشاركة السياسية في هذا المطلب

عرفها "**صامويل هانتغتون**" على أنها النشاط السياسي الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار السياسي سواء كان هذا النشاط فرديا أم جماعيا، منظما أم عفويا، متواصلا أم منقطعا، سلميا أم عنيفا، شرعيا أم غير شرعي، فعالا أم غير فعال(huntington, 1976)

أما "**مايرون واينر**" فهو يرى المشاركة السياسية بأنها فعل طوعي ناجحا كان أم فاشلا، منظما أم غير منظم، عرضيا أم متواصلا، مستخدما وسائل شرعية أم غير شرعية، بقصد التأثير في انتقاء السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة واختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي (علوان، 1996)

ويعرفها عالم الاجتماع "**فيليب برو**" بأنها مجموعة النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيرا على سير المنظومة السياسية، ويقترن هذا المعيار في النظم الديمقراطية التي يعتبر فيها قيمة أساسية بمفهوم المواطنة (صاصيلا، 1998)

أما "**شعبان الحداد**" فيرى أن المشاركة السياسية هي عملية تطوعية واختيارية يسعى الفرد من خلالها إلى التأثير على القرار السياسي، من خلال القيام بالأنشطة السياسية المختلفة كالتصويت في الانتخابات لاختيار ممثليه وحكامه أو الترشح لتقلد المناصب السياسية (شقفة، 2008)

يعرفها "**برهان غليون**" بأنها التعددية التي تشكل الإطار الطبيعي لتداول السلطة بين أطراف النخب الاجتماعية، أي أنه أكد على إعادة توزيع مواقع النفوذ والسيرة الفعلية في المجتمع (غليون، 2004)

3.2تعريف الربيع العربي

أطلق مفهوم الربيع العربي على جميع الأحداث التي حدثت في المنطقة العربية وكان أول استخدام لها من قبل **صحيفة الأندبندنت البريطانية** في بداية الثورة التونسية، لذلك سنقوم في هذا المطلب بتحديد وضبط مفهوم الربيع العربي

هو اصطلاح شاع استخدامه في وسائل الإعلام منذ مطلع 2011، وهو يعني تلك الثورات والاحتجاجات السلمية التي قامت ضد الفساد والظلم والاستبداد، حيث اندلعت لتنادي بإسقاط النظام، وانطلقت منذ أن أشعلتها نار المواطن التونسي شهيد الكرامة "**محمد البوعزيزي**" في تونس وأسقطت رئيسها "**زين العابدين بن علي**"، ثم في جمهورية مصر العربية والتي أسقطت أيضا رئيسها "**حسني مبارك**" كما أسقط الليبيون نظام "**معمر القذافي**" في ليبيا واندلعت كذلك في اليمن وسوريا والبحرين وغيرها

يمكن تعريف الربيع العربي بأنه موجة احتجاجات عربية ثورية، انطلقت من تونس ومصر وليبيا واليمن وسو1ريا، وشكلت حلات احتجاج في دول عربية أخرى، كما هي أقرب إلى الحركات الجزئية منها إلى الخصائص الثورية الشاملة

كما يمكن تعريفه بأنه موجة عارمة من الاحتجاجات أدت إلى تغيير جذري في النظام السياسي داخل العالم العربي، وانتشارها بسرعة كبيرة تمثلت في نشوب معارك بين المتظاهرين وقوات الأمن النظامية وصلت لوقوع قتلى من المواطنين ورجال الأمن وسقوط أنظمة عربية استمرت عشرات السنين

هو عبارة عن سلسلة من الأنشطة التي تتراوح بين الاحتجاجات السياسية إلى الحرب الأصلية التي وقعت في العديد من الدول العربية، بما في ذلك تونس ومصر عام 2010

4.2تعريف التو افق السياسي

يعد حضور ووجود التوافق السياسي آلية أو وسيلة مهمة لإدارة النزاعات والصراعات وكذا المراحل الانتقالية فقد اعتمدت عليه الدول العربية واتخذته كسبيل جنبها الدخول في ويلات وصراعات لا يمكن الخروج منها، وفي نفس الوقت قد يفرز غيابه اضطرابا للاستقرار السياسي والوضع الداخلي والخارجي للبلاد، سيتم توضيح ذلك في هذا المطلب

هو عبارة عن اتفاق عام بين الأحزاب السياسية على إدارة شؤون البلاد بناءا على أسس توافقية، ويحتاج التوافق السياسي إلى البيئة الاجتماعية والسياسية والثقافية الحاضنة التي تجعل فرصة نجاحه

عالية، كما أنه يرتبط بعملية بناء السلطة وإعادة تصحيح مسارها والسعي إلى نسج علاقات سياسية تؤدي في محصلتها إلى إدارة الدولة من خلال أكبر قدر من الإجماع السياسي والاجتماعي حولها

5.2تعريف حركة النهضة

وفي هذا المطلب سنقوم بتحديد وتعريف حركة النهضة التونسية مع الإشارة إلى أهم الأهداف التي تسعى لتجسيدها على أرض الواقع

تعد حركة النهضة في الأصل حزب سياسي ذو مرجعية إسلامية، يعمل وينشط في إطار النظام الجمهوري التونسي ووفقا لقوانينه، غايته تحقيق وحدة المغرب العربي والوحدة العربية والإسلامية، كما أنه يعتمد وسائل الديمقراطية في تحمل المسؤوليات، ويتخذ شعار حرية، عدالة وتنمية، كما يعرف برمز حمامة ونجمة وغصن الزيتون، كما أنها تسعى لتحقيق العديد من الأهداف أهمها:

اعتماد اللغة العربية كلغة أساسية في التعليم، وتفعيل وتجسيد دور المرأة وحماية ورعاية الطفولة والشباب والعدالة الاجتماعية، مما يضمن المحافظة على أواصر الأسرة ككيان ومساعدتها ودعمها، العمل على هيكلة وبناء الاقتصاد الوطني وتشجيع البحث العلمي لتحقيق التنمية التونسية في كل المستويات والمجالات، وتطمح حركة النهضة التونسية إلى تجسيد كافة الأسس والقيم الديمقراطية المساعدة لبناء الدولة المدنية التي تقوم على الاعتدال والتعددية السياسية وتحقيق الحريات العامة أي الدولة التي تكون فيها الكلمة للشعب الذي يبدي موافقته وقبوله للنظام، وبالتالي يكون الشعب هو مصدر كل السلطات السياسية وتسعى كذلك للحفاظ استقلالية تونس ووحدتها الوطنية وعلى هويتها العربية والإسلامية، بالإضافة إلى تأييد كافة التوجهات الوحدوية بين الشعوب العربية والإسلامية، وذلك في سبيل تحقيق الوحدة العربية والتي من خلالها تتحقق الوحدة الإسلامية

3. مكانة حركة النهضة التونسية في العملية السياسية قبل وبعد ثورة 2011

تعد حركة النهضة التونسية العمود الفقري لتجربة حكم وصعود الإسلاميين للمشهد السياسي، فقد كانت بدايتها في 1970 تحت تسمية الجماعة الإسلامية، بعدها في سنة 1981 أصبح يطلق عليها تسمية حركة الاتجاه الإسلامي، وفي 1989 حركة النهضة، ثم حزب حركة النهضة منذ مارس 2011، في هذا المطلب سنقوم برصد أسباب صعود الإسلاميين للحكم قبل وبعد ثورة 2011

1.3 أسباب ومبررات البروز السياسي للإسلاميين قبل ثورة 2011

يتزامن ظهور الإسلاميين وصعودهم إلى المشهد السياسي التونسي مع العديد من الأسباب، سوف نقوم بتوضيح البعض منها في هذا المطلب

يكمن السبب الرئيسي الذي أدى بحركة النهضة التونسية ذات التوجه الإسلامي إلى المشاركة في العملية السياسية كان نتيجة وبسبب عاملين أساسين، العامل الداخلي والعامل الخارجي، ويتجسد العامل الداخلي في تفاقم وتكدس المشاكل الاقتصادية وهشاشة الإصلاحات السياسية، وانحلال وانفكاك الطبقة الوسطى، كما ارتبط صعودهم بالإدراك الشعبي الذي تعاطف مع الحركات الإسلامية بعد تعرضها للتعسف والتظلم والتسلط لعقود من الزمن من قبل النظام السياسي، أما فيما يخص العامل الخارجي

والذي يتمثل في مساندة وتأييد تركيا لهذه الحركات، وكذلك الدور الذي لعبته قناة الجزيرة و بعض الجمعيات الخليجية التي كانت تضخ أموالا طائلة لدعم الإسلاميين في حملاتهم الانتخابية ضد منافسيهم، والى جانب ذلك فقد كان للدول الأوروبية والأمريكية دور في بروز الحركات الإسلامية كونها كانت تراهن بأن نجاح هذه الحركات سيكون كبداية لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط الجديد وشمال إفريقيا (علاني، 2017)

استغلال الفراغ السياسي الذي نجم عن سقوط نظام زين العابدين بن علي وقاموا باستثمار ذلك لصالحهم، لأنه في تلك الفترة كانت الساحة خالية ولم يكن هنالك أحزاب مؤهلة لتصدر المشهد السياسي التونسي، لذلك استفادت حركة النهضة التونسية من ذلك باعتبارها الخيار الوحيد والمؤهل والقوي أمام الناخبين، حيث يمكنها تولي القيادة والتحكم بزمام الأمور بعكس الأحزاب الأخرى التي كانت غير مؤهلة وتعاني من الهشاشة

كذلك هناك نقطة مهمة فيما يخص الخطاب السياسي الذي كانت حركة النهضة التونسية تلقيه، كان له دور في بروزها وصعودها للمشهد السياسي، باعتبار أنها كانت تمرر وتوجه رسائل سياسية بصيغة مطمئنة سواء للداخل أو للخارج وتميز خطابها بسلسلة من التوافقات السياسية والحوار والمفاوضات مع الفواعل الرسمية في السلطة (عيادي، 2018، صفحة 345)

كان لأنصار وأتباع نظام زين العابدين بن علي المدعومين من بعض نخب بقايا النظام السابق مخطط يسعون لتجسيده لضرب الحركات الإسلامية والإسلاميين بصفة خاصة، كان لذلك نتائج عكسية ولصالح الحركات الإسلامية، فقد كانت نتيجة مخططهم انتشار وتوسع التيار الإسلامي والتي ساهمت في ظهور موجة التدين (عيادي، 2018)

كما يعتبر صعود الإسلاميين في تونس كان يعكس الثورة الاجتماعية والثقافية في تونس أكثر مما يعكس الثورة السياسية (واخرون م.، 2016)

2.3 موقع حركة النهضة التونسية بعد ثورة 2011

لقد عرفت حركة النهضة التونسية تغييرا في تسميتها، ففي بداية ظهورها كانت مجرد جماعة بعدها تغيرت وأصبحت حزب، وطرأ هذا التغيير نتيجة للتطور النسبي الذي مس الحركة في منظومتها الفكرية وكذلك بسبب التفاعلات الداخلية والخارجية التي مرت بها تونس قبل الثورة، فقد كان مؤسس حركة النهضة التونسية "الشيخ راشد الغنوشي" شديد الحرص على تعجيل تجسيد مخططه للوصول إلى المشاركة السياسية في الحكم بأقل الأضرار والمخاطر التي تعرقل طريقه، ولأجل ذلك تم المشاركة في أول انتخابات نزيهة حرة في تونس عقب ثورة الربيع العربي، وكانت النتيجة فوز حركة النهضة ب89 مقعد، يليها المؤتمر من أجل الجمهورية ب29 مقعد وتليها العريضة الشعبية ب26 مقعد، ويفضي النظر إلى هذه النتائج إلى القول بأن انتخابات المجلس التأسيسي أسفرت عن صعود لافت ومميز لحركة النهضة (التايب، 2012)، وقامت حركة النهضة بتشكيل المجلس التأسيسي بناءا على توافقات سياسية وبراغماتية لإدارة المرحلة الانتقالية بفعالية وتشاركية لمختلف الأطياف الأيديولوجية دون إقصاء، فتشكلت الترويكا التي

نعني بها الائتلاف الحزبي الثلاثي الذي أدار تجربة الحكم بتونس منذ 12ديسمبر2011،إلى جانب النهضة حزب المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل من أجل العمل والحريات الحاصل على 20 مقعد، وشكل هذا التحالف الجامع بين الإسلاميين والعلمانيين المجلس التأسيسي ب138مقعد (الجمعاوي، 2014).

امتنع ورفض المشاركة في الانتخابات البرلمانية سنة 1989في لافتات القوائم المستقلة، كما أن السلطة القائمة آنذاك في فترة حكم زين العابدين بن علي قامت بتزوير الانتخابات وطبعا كان ذلك لصالح حركة النهضة التونسية كونه أسدى لها فرصة لتحتل المرتبة الثانية ولو بفارق كبير بينها وبين السلطة، أما بالنسبة للأحزاب التي احتلت المرتبة الثالثة والأخيرة فكانت عبارة عن أحزاب فاشلة وغير مؤهلة للحكم، ورسميا قد تحصلت حركة النهضة على نسبة 10 بالمائة وفعليا على نسبة تقارب 25 بالمائة، بالتالي اعتبرها الرئيس زين العابدين بن علي كمنافس ومهدد لبقائه في الحكم لذلك اعتمد على سياسة وإستراتيجية لتخويف وترهيب الرأي العام من صعود الإسلاميين للحكم، وقد باءت مخططات بن علي بالفشل، وقد نتج عن ممارساته القمعية ضد حركة النهضة مساندة ودعم وتأييد شعبي كبير لهذه الحركة وخاصة وأن حركة النهضة لم يسبق لها تولي وممارسة الحكم من قبل فلم يكن لها دور في العملية السياسية، لذلك كان الربيع العربي بمثابة المحرك الرئيسي والعامل المساهم الذي جعل حركة النهضة تظهر في المشهد السياسي،

4. مراحل وصول حركة النهضة التونسية للحكم الجزئي (2011-2014)

لقد منح الربيع العربي لحركة النهضة فرصة كبيرة للظهور والبروز للمشاركة في العملية السياسية بالمقارنة مع البلدان العربية الأخرى المماثلة لها، حيث أنها انتهجت واعتمدت على أسس توافقية (العناني، 2016)، كما أن حركة النهضة مرت بمراحل وخطوات للوصول إلى الحكم سنقوم بتقسيمها إلى ثلاث مراحل

1.4 المرحلة الأولى (التو افق والترويكا)

التو افق: ما يميز هذه المرحلة هو أن العلاقة بين النخب كانت قائمة على أسس التوافق العام والعمل المشترك، كما تميزت ببعث المؤسسات الأولى التي رسمت ملامح المرحلة الانتقالية، فبعد مغادرة رئيس الجمهورية التونسية البلاد تمكنت النخبة الحاكمة "القديمة" من تأمين عملية انتقال السلطة وسد الشغور بسرعة بالاعتماد على أحكام الدستور الخاص بمنصب الرئاسة، وذلك سمح باستمرارية أجهزة الدولة المختلفة لأداء دورها اليومي الطبيعي وأصدر القضاء حكما بحل "حزب التجمع الدستوري الديمقراطي" الذي كان حاكما قبل الثورة في حين أصدرت الحكومة المؤقتة أمرا بحل "مجلس النواب " و "مجلس المستشارين"، كما أن هذه المرحلة تميزت بالتوافق لإرساء آليات الانتقال السياسي من ذلك تشكيل الهيئة المستقلة للانتخابات بحسب المرسوم عدد 27 لسنة 2011 المؤرخ في 18 أفريل 2011 التي أشرفت ونظمت أول انتخابات حرة ونزيهة وشفافة في تاريخ تونس لاختيار أعضاء "المجلس الوطني التأسيسي" في أكتوبر 2011 لصياغة الدستور الجديد للدولة وتولي مهام السلطة التشريعية وانتخب الرئيس المؤقت للجمهورية الذي عين بدورة رئيس الحكومة، بالتالي نجد بأن انتخابات المجلس الوطني

التأسيسي قد أنتج وأفرز مشهدا سياسيا جديدا حسب ما تم ملاحظته سواء من الداخل أو الخارج، وعلى اثر خلفية النتائج الانتخابية تم تشكيل "حكومة ائتلافية" (رمان، 2017)، وبعد انتخابات 2011 تم تشكيل الحكومة الانتقالية سعت بجهد وعملت حركة النهضة للتحالف مع مختلف الأحزاب وقد ركز أعضائها على مدى أهمية تنفيذ المرحلة الانتقالية في تونس على أساس توافقي فلذلك كانت غايتها تكوين وتشكيل تحالف كبير ومتنوع مع أحزاب مختلفة لكن في الأخير أدركت وأيقنت بأن تلك الأحزاب لم تكن مهيأة وللتعاطي معها، فاضطرت لتأسيس وتشكيل "الترويكا" مع حزب المؤتمر من أجل الحرية اليساري وحزب التكتل الديمقراطي الاشتراكي، و كانت حركة النهضة مستاءة لأن حزبها لم يبذل مجهودات كبيرة لمد وتوسيع هذا التحالف (هيس، 2018)

الترويكا: هي ائتلاف حكم رئاسي وبرلماني تم تأسيسه في نوفمبر 2011، يتألف من ثلاثة أحزاب ذات الأغلبية الممثلة في المجلس التأسيسي لتكوين ائتلاف وطني، وقد جاءت بناء على طلب حركة النهضة التي تحوز على الأغلبية في المجلس التأسيسي من المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل من أجل العمل والحريات والحزب الديمقراطي التقدمي، حيث قبل كل من حزب التكتل الديمقراطي وحزب الجمهورية المشاركة مع حركة النهضة في هذا المشروع، وبعدما تم الاتفاق وأبرم انتخب "مصطفى بن جعفر" رئيسا للمجلس التأسيسي التونسي و"المنصف المرزوقي" رئيسا للجمهورية التونسية و"حمادي الجبالي" رئيسا للحكومة وهو منتمي لحركة النهضة، وبعده "علي العريض" من نفس الحركة، وعند بداية تشكيل الترويكا تحصلت على نسبة 59.63 بالمائة من المقاعد ثم تراجعت نسبتها إلى 53.91 بالمائة بسبب انسحاب عدد من النواب عن أحزابهم

وقد كانت لكل من الرئيس التونسي المؤقت "منصف المرزوقي" ورئيس حركة النهضة "راشد الغنوشي" نظرة موحدة حيث أنهما يتفقان في رؤيتهما للأوضاع الداخلية المتأزمة في البلاد حيث كانت المرحلة الانتقالية صعبة نتيجة لما خلفه الحكم الديكتاتوري واعتبر "المرزوقي" ذلك أنه يتطلب معجزة وعصا سحرية للخروج من الأزمة وتجنيب تونس ويلات الدخول في صدامات دامية، لكن في نفس الوقت لم يعتبر ذلك مستحيلا لإيجاد توافق فيما يخص الدستور والحكومة لتحقيق الاستقرار ، وكان ذلك نفس رأي الذي عبر عنه "راشد الغنوشي" الذي يرى بأن تونس مازالت تواجه العراقيل التي سببها النظام القديم الذي لم يتم التخلص منه بصفة نهائية كون مازال أثره في الإدارة والإعلام وفي المال والسياسة، حيث رأى بأنه ينبغي حماية الثورة من عودة النظام القديم ولو بصفة متنكرة في أشكال جديدة وقانون حماية الثورة هو نوع من الحماية السياسية وليس حكما بتجريم شخص، وحسب رأيه "الغنوشي" الذي يرى بأن الشعب التونسي قد عانى من المحاصرة والكبت أكثر من قرن فبأفول وزوال الحواجز حاليا حضرت كل المطالب دفعة واحدة، كما أن هناك حاجة إلى التدريب على ممارسة الحرية كي تكون حرية مسؤولة، ونحن في مرحلة نحاول فيها الإجابة على سؤال: كيف نوفق بين مقتضيات الحرية ومتطلبات النظام؟ في حين ترى المعارضة أن المجلس التأسيسي الذي انتخبه الشعب التونسي لمدة عام لأجل صياغة دستور ديمقراطي جديد للجمهورية التونسية الثانية يبتدئ من تاريخ انتخابه وتنتهي صلاحيته في 23 أكتوبر 2012، وبناء

على ذلك تنتهي شرعية حكومة الترويكا المؤقتة برئاسة "حمادي الجبالي" المنبثقة عن المجلس التأسيسي (عائشة، 2014)

2.4 المرحلة الثانية (التوتر)

لقد اتسمت هذه المرحلة باضمحلال وتلاشي التوافق والتفاهم شيئا فشيئا وذلك بسبب التوتر الأيديولوجي والسياسي الذي ساد خلال حكومة الترويكا الأولى والثانية، فبعد الثالث والعشرين من أكتوبر 2012دخل حزب النهضة بعد تشكيل حكومة الترويكا الأولى في خصومات وخلافات حادة مع أغلب مكونات المعارضة حول استمرارية الشرعية الانتخابية من عدمها، ففي تلك الفترة لم يتم الانتهاء من صياغة الدستور وما زاد الأمور تعقيدا حادثة اغتيال المناضل اليساري "شكري بلعيد" في الحكومة الأولى للترويكا، يعني في هذه الفترة "فترة حكومة الترويكا" قد شهدت العديد من الاضطرابات والأزمات سواء في بينها أو داخل الأحزاب المشكلة لها وبالأخص كل من حزبي المؤتمر والتكتل اللذان عرفا انشقاقات واسعة، أما داخل حزب النهضة فقرر الأمين العام للحزب ورئيس الحكومة تشكيل حكومة جديدة مبنية على أسس غير حزبية، كما عرفت هذه المرحلة نوعا من التعقد والتأزم في العلاقة بين المعارضة السياسية والاتحاد التونسي العام للشغل وحكومة الترويكا الثانية وذلك نتيجة اعتداء جماعات "رابطات حماية الثورة" وهي جماعة محسوبة على حزب النهضة التونسية وحلفائها كونهم شنوا هجومات على النقابيين واقتحموا المقر المركزي للاتحاد لكن تم إيقاف ذلك في آخر لحظة وانتهى بالتوصل إلى تسوية سياسية لمنع تصاعد وتفاقم الخلافات والصراعات بين هذه الأطراف

وفي نهاية جوان 2013 وتزامنا مع الإطاحة بالرئيس المصري "محمد مرسي" تم تشكيل حركة "تمرد التونسية" من طرف المعارضة التونسية كونهم تأثروا بما حدث في مصر واقتدوا بحركة "تمرد المصرية"، وتم تشكيل هذه الحركة لارغام حكومة الترويكا الثانية على مغادرة السلطة، وكان ذلك فرصة للحزب التونسي المعارض "نداء تونس" الذي قام باستغلال ذلك لصالحة وأصدر بيانا يدعو فيه لحل المجلس الوطني التأسيسي، واستبدال حكومة الترويكا بحكومة التكنوقراط، وفي 25 جويلية 2013 تم اغتيال المناضل اليساري القومي "محمد البراهيمي" وكان ذلك بمثابة الحدث الذي زعزع المجتمع وعجل بتحرك المعارضة ميدانيا، فانسحب أغلب نواب المعارضة من المجلس التأسيسي وعلق رئيسه أعمال المؤسسة مؤقتا، وذلك ما أدى إلى دخول تونس في أزمة مفتوحة ودفع قيادة النهضة وعلى رأسها "راشد الغنوشي" بالتحرك لاحداث تغيير جذري في إستراتيجية الحزب والقبول بالمشاركة في الحوار الوطني بعد اللقاء السري الذي جمع كل من رئيس حزب النهضة "راشد الغنوشي" ورئيس حزب نداء تونس "الباجي قايد السبسي" في أحد الفنادق الفرنسية بباريس في 15أفريل 2013، وقد تمخض عن ذلك اللقاء بلورة أرضية موحدة بين الطرفين لتجنيب البلاد الدخول في نفق مظلم لا يمكن الخروج منه وتم التفاهم على إخراج تونس من أزمتها والاتفاق على حيثيات الحوار الوطني ووجوب التوافق حول مستقبل العملية السياسية (رمان، 2017)

3.4 المرحلة الثالثة(الحوار الوطني)

لقد كانت الأوضاع في نهاية أكتوبر 2013 تتسم بانعدام الثقة والانغلاق وذلك نتيجة للتأخر في إصدار الدستور التوافقي بعد أربع مسودات في جوان2013 وكذلك بسبب الانتقادات التي وجهت عن الأداء الحكومي الذي فشل في تسيير الأوضاع التي كانت غير مرضية خاصة في المجال الاقتصادي، وكذلك نتيجة للممارسات العنيفة والمتشددة التي قامت بها المجموعات الدينية المتعصبة والتي بدورها أنتجت تراجعا على مستوى الوضع الأمني للبلاد (الرديسي، 2016)، بالتالي كان ذلك عبارة عن إشارة تدل على سقوط شرعية الحركة الإسلامية، فاتخذ الحوار الوطني كمدخل للتوافق الذي يهدف للتسوية والتوفيق بين الشرعية الانتخابية والشرعية التوافقية حيث أنه لم يكن بديلا للمجلس التأسيسي بل كان عبارة عن مدخل للتوافق والتفاهم، وأسفر الحوار الوطني عن تشكيل حكومة تكنوقراطية غير سياسية بقيادة "مهدي جمعة" في جانفي 2014، ويتمتع أعضائها بالأهلية والجدارة والكفاءة، وقد اعتمد المجلس التأسيسي طريقتين للتوافق وأفضى كل ذلك إلى الانتهاء من صياغة الدستور الجديد للبلاد، كما أنه لم تنجر كتلة حزب النهضة في المجلس التأسيسي إلى قرار العزل السياسي تجاه عناصر النظام القديم مما أبعد البلاد عن العنف السياسي، وبذلك نجد أن البلاد قد مرت إلى مرحلة جديدة من خلال إجراءها للانتخابات التشريعية التي نتج عنها تراجع حزب النهضة إلى المرتبة الثانية والمرتبة الأولى كانت من نصيب حزب حركة نداء تونس رغم أنه يعد حزب حديث التكوين، أما بالنسبة للانتخابات الرئاسية فقد اختارت النهضة أن تكون حيادية فلم تقدم أي دعم لكل من المرشحين "منصف المرزوقي" و "الباجي قايد السبسي"، وانتهت الانتخابات بفوز هذا الأخير في الدور الثاني للانتخابات حيث تحصل على 55.68 صوت، وتم احترام مبدأ التداول السلمي على السلطة سواء على مستوى الرئاسة أو الحكومة وقد اعتبر ذلك بمثابة سابقة في الحياة السياسية العربية، وكما جرى تشكيل حكومة جديدة من قبل شخصية مستقلة وقد شاركت النهضة إلى جانب نداء تونس بعدد من الوزراء (رمان م.، 2017، صفحة 56)

الخاتمة:

وفي الأخير يمكن القول بأن ثورات الربيع العربي ساهمت في وصول الحركات الإسلامية للحكم ، فلأول مرة في التاريخ تصدر المشهد السياسي العربي حركة إسلامية، حيث يمكن القول بأن حركة النهضة التونسية ذات المرجعية الإسلامية وصلت للحكم ولو بصفة جزئية في 2011، وشاركت في إدارة العملية السياسية بالرغم من المشاكل والعراقيل التي واجهتها خاصة في مرحلة التوافق

النتائج

خرجت دراستنا الموسومة حركة النهضة التونسية وتجربة النجاح الجزئي للحركات الإسلامية في الوصول إلى الحكم بجملة من النتائج التالية:

يعتبر حجم التركة الموروثة عن مرحلة الديكتاتورية وسقوط النظام السابق من الأمور التي ساهمت في إنهاك حركة النهضة فقد أثر ذلك عليها وشتت قواها وبعثر جهودها، وهذا ما يصعب عليها إعادة بناء نفسها في وقت وظرف قصير .

تعد المجهودات التي بذلتها حركة النهضة الإسلامية ضعيفة بالمقارنة مع ما كان ينتظر منها تحقيقه .

يمكن اعتبار أن قلة خبرة حركة النهضة التونسية في تسيير وإدارة الحكم كانت من بين العوامل التي فسرت ضعف أدائها والسبب في ذلك أن حركة النهضة قبل وصولها للحكم كان في المعارضة يعني لم يسبق لها وأن شاركت في العملية السياسية ولم يسبق لها كذلك أن جربت في يوم اتخاذ قرار من موقع السلطة، لهذا فهي تفتقر إلى رؤية المسؤول رغم كفاءتها ومهاراتها التي تتمتع بها .

تحول حركة النهضة التونسية إلى حزب براغماتي وواقعي بعدد مشاركتها في العملية السياسية ووصولها للحكم، حيث نجد أنها قدمت تنازلات لتتوصل وتتقاطع مع أفكار خصومها ومعارضيها وهذا ما يظهر في خطاباتها التي يمكن القول بأنها كادت تتخلى فيها عن خصوصياتها الدينية التي كانت في الأول كمبرر لوجودها .

لم يكن إقامة حركة النهضة للترويكا ضعفا منها بل كان نتيجة لإيمانها بالعمل الجماعي مع مختلف الأحزاب السياسية بغض النظر عن أيديولوجيتها، ولأجل حكم لا يكون فيه الاستبداد سواء للأفراد أو الأحزاب أو المؤسسات، كما جاء تأسيسها للترويكا عن قناعة تامة وحقيقية ولم يكن لها أي مخطط أو تكتيل تسعى لتحقيقه، وهذا يدل على أن حركة النهضة حزب فصل منذ السنوات الأولى لتأسيسه في قضاياه العقائدية والأصولية

بعد فوز حركة النهضة التونسية في انتخابات أكتوبر 2011 لم تتحالف مع أحزاب قريبة مع أيديولوجيتها وإنما ظلت وفية، ولم تنفرد بالحكم بل أقامت تحالفا مع حزبين علمانيين.

عرفت حركة النهضة في فترة حكمها عدة أزمات واغتيالات واحتجاجات من قبل المعارضين سبب تواجدها في الحكم، وذلك ما جعلها تتنازل عن الكثير من رؤاها الخاصة بالدستور لتحقيق التوافق السياسي ولضمان الاستقرار السياسي والأمني لتونس.

الاقتراحات

من خلال دراستنا سنقوم بتقديم مجموعة من الاقتراحات

يجب أن تقوم الحركات الإسلامية بصفة عامة وحركة النهضة التونسية بصفة خاصة بإرساء نظام ديمقراطي مبني على أسس متينة، وذلك من خلال إعادة إنشاء مؤسسات الدولة على أسس التعددية الديمقراطية والمشاركة السياسية.

ينبغي على حركة النهضة أن تقوم بإحداث قطيعة تامة مع النظام السياسي السابق .

بناء مناخ من الثقة مع الأحزاب السياسية الأخرى خصوص تلك التي تشكل المعارضة .

عدم اللجوء إلى استخدام العنف لفرض الآراء واعتماد الحوار والتوافق والتفاهم كسبيل لتقريب وجهات النظر .

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

- اسلام السيد عيادي. (2018). *التحولات في الخطاب السياسي للاسلاميين بعد ثورات الربيع العربي، اشكالية الدولة الاسلام السياسي قبل وبعد ثورات الربيع العربي: دول الربيع العربي نموذجا*. ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجيةوالسياسية والاقتصادية.
- أنور الجمعاوي. (2014). *الحكومة الائتلافية في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق: قراءة في التركيبة والتداعيات والتحديات*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- برحايل بودودة أميرة. (ديسمبر, 2017). الحركات الاسلامية وتحديات الحكم في أعقاب موجة التحول الديمقراطي العربي "حركة النهضة التونسية كحالة دراسة". *المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية ، المجلد 01* (العدد 02)، صفحة 31.
- برهان غليون. (2004). *الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي(17)* (المجلد ط1). بيروت: مركز دراسات الوحدة الوطنية.
- حسين علوان. (1996). مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية . *رسالة دكتوراه* . كلية العلوم السياسية ، بغداد.
- حمادي الرديسي. (جانفي, 2016). تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة. *مجلة سياسات عربية، دراسات وأوراق تحيلية* (العدد 18).
- خليل العناني. (جانفي, 2016). الاسلاميون العرب بعد خمس سنوات من الربيع العربي، أسئلة المشروع والأيديولوجيا والتنظيم. *مجلة سياسات عربية* (18)، صفحة 44.
- راشد الغنوشي. (2000). *الحركة الاسلامية ومسألة التغيير* (المجلد ط1). لندن: المركز المغاربي للبحوث والترجمة.
- عادل عبد الغفار وبيل هيس. (2018). *الأحزاب الاسلامية في شمال افريقيا:تحليل مقارن بين المغرب وتونس ومصر*. الدوحة، قطر: مركز بروكنجر .
- عائشة التايب. (2012). *قراءة في مضامين ودلالات نتائج الانتخابات في تونس*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- عباش عائشة. (2014). التحول الديمقراطي في تونس وتجربة حركة النهضة في الحكم. *مجلة الجزائرية للسياسة العامة* (العدد 04).
- عبد الوهاب الأفندي واخرون. (2002). *الحركات الاسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي*. أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

- عطاء أحمد علي شقفة. (2008). تقدير الذات وعلاقته بالمشاركة السياسية لدى طلبة جامعة القدس. *رسالة ماجستير في التربية، تخصص علم النفس التربوي* . جامعة الدول العربية، مصر.
- علية علاني. (2017). *مستقبل الاسلام السياسي في تونس: المسار والمالات، تونس: الانتقال الديمقراطي العسير*. تونس: مركز لدراسات حقوق الانسان.
- فيليب برو، تر: محمد عرب صاصيلا. (1998). *علم الاجتماع السياسي* . بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
- محمد أبو رمان. (2017). *افاق الاسلام السياسي في اقليم مضطرب، الاسلاميون وتحديات "ما بعد الربيع العربي"* . المملكة الأردنية الهاشمية: مؤسسة فريدريش ايبرت، مكتب عمان .
- محمد أبو رمان. (2017). *افاق الاسلام السياسي في اقليم مضطرب، الاسلاميون وتحديات "ما بعد الربيع العربي"* . المملكة الأردنية الهاشمية : مؤسسة فريدريش ايبرت، مكتب عمان.
- محمد الحاج سالم واخرون. (2016). *التطورات السياسية في البلدان العربية منذ عام 2011 تقرير ورشة عمل*. الجامعة الأمريكية . بيروت: تنظيم الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية ومعهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية.
- محمدأبو رمان. (2017). *افاق الاسلام السياسي في اقليم مضطرب، الاسلاميون وتحديات "ما بعد الربيع العربي"* . المملكة الأردنية الهاشمية: مؤسسة فريدريش ايبرت، مكتب عمان.
- محمود سليم هاشم شوبكي. (2016). سياسات حركة النهضة وأثرها على التحول الديمقراطي في تونس 2010-2015. *أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية* . نابلس، جامعة النجاح كلية الدراسات العليا ، فلسطين.
- نوح فليدمان. (2008). *سقوط الدولة الاسلامية ونهوضها* (المجلد ط1). بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

-المراجع باللغة الأجنبية

-huntington, N. s. (1976). *political participation in developing* . U.S.A